بتاريخ 03 شعبان 1445
الاوامر

الجلسة 66

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

ممارَسَةُ مقالةِ المحقّق النائينيّ حول عنصرِ الاختيار
لقد استعرَضنا نظريةَ المحقّق النّائينيّ لحلّ عويصةِ الجبر، حيث قد اعتقدَ بأنّ الفعلَ الاختياريَّ لا يَستَند إلى الإرادة كي تَتولّدَ إشكاليّةُ الجبر بأنّه إما أن تَتسلسلِ الإراداتُ البشريّةُ و إمّا أن تَنتهيَ إلى الإرادةِ الأزليّة الإلهيّةِ و هي قهريّةٌ فستعودُ إرادةُ البشرِ إلى الإرادةِ القهريّة فيَضمَحِلُّ عنصرُ الاختيارِ نهائيّاً، بينَما المحقّق النائينيُّ لم يَعبَأ بنوعيّةِ الإرادةِ بل قد ركّزَ إجابَتَه عنصرِ الاختيارِ بأنّه يَنتَسِبُ إلى إيجادِ النّفس البشريَّة فالنّفس تَخلُقُ الاختيارَ عقيبَ الإرادةِ المُؤكَّدةِ و قبلَ حركةِ العضلاتِ نحوَ المطلوبِ ـ كي يَمتَثِلَ ـ إذن ما بين الإرادة و الانطلاقِ نحوَ المُتطَلَّب عنصرٌ رابعٌ اسمُه "الاختيار أو الطّلب" فبالتّالي إنّ الاختيارَ مخلوقُ النفسِ البشريّةِ بنحوِ نِسبةِ الفعلِ و الفاعل، لا مخلوقُ الإرادةِ القهريّةِ بنحوِ نسبةِ العليّة و المعلوليّةِ المُنقَهِرةِ كي نَتوَرّطَ ضمنَ حُفرَةِ الجبر.

ولكنّ المحقّقَ الاصفهانيَّ ضمنَ حاشيةِ نِهايةِ الدّرايةِ قد زَعزَعَ مَقالةَ المحقّقِ النائينيّ تماماً قائلاً: [1]

«ربما يقال: (المحقق النائينيّ رحمه اللّه)[2] لا بدّ من عدم عليّة الإرادة بنحوٍ لا يَنفكّ عنها الفعل، و إلاّ لم تكن العضلات مُنقادَة للنّفس في حركاتها، مع أن النّفس تامةُ التأثير وجداناً في العضلات، و لا مزاحمَ لها في سلطانها، و تأثيرُ النفس في عضلاتها هو اختيارُها، فالاختيار مرتبةٌ أخرى بعد الإرادة، و هو مناط اختيارية الأفعال (بلا دخل لنوعِ لإرادةِ هنا) و هو فعل النّفس و عليُّتها و تأثيرها، و حيث إنّه عين الاختيار، فلا يَحتاج إلى أمر آخر يكون به الاختيارُ فعلاً اختيارياً.

والجواب : أنّ الالتزام بالفعل النّفساني المسمَّى بالاختيار (يَحتَمِل احتمالين):

1. إما لأجل تحقيقِ استناد حركة العضلات إلى النّفس (بأن تُعدَّ النّفسُ هي خالقةَ الاختيارِ و الحركاتِ) حتى تكونَ النّفس فاعلاً ومؤثراً في العضلات (فهنا قد أثبتنا فاعليّةَ النّفس فحسب) بخلاف ما إذا استَندَت حركةُ العضلات إلى صفة النّفس ـوهي الإرادةـ فإنّ المؤثّرَ فيها (الحركاتِ) هي تلك الصّفة (القهريّةُ) لا (فعلُ) النّفس (وفقاً لمُعتقَدِ المشهور و الجبريّ).

2. وإما لأجلِ أنّ الإرادة حيث إنّها صفةٌ قهريّةٌ منتهيةٌ إلى الإرادة الأزليّة. (فسوفَ) تُوجِب كونَ الفعل المترتّب عليها قهريّاً غيرَ اختياريّ (فيَبرُزُ إشكالُ الجبر) فلابدَّ من فرضِ فعلٍ نفسانيّ هو عينُ الاختيار (بلا إدخالِ الإرادةِ في الوسط) لئلّا يلزمَ كونُ الفعل بواسطة تلك الصّفة القهريّة قهريّاً (فهنا قد أثبَتنا اختياريّةَ الفعل بلا نظرةٍ إلى مَن هو الفاعل و ما هو مَنشأُ الاختيار).

ـ فإن كان (مقصودُ المحقّق النائينيّ) الأوّلَ (إثباتُ فاعليّةِ النّفس تجاهَ الاختيار) ففيه : أنّ العلّة الفاعليّةَ لحركة العضَلات هي النّفس بواسطة اتحادها مع القُوى (الباطنيّة كالصفة الشَهَوانيّة أو الظاهرية كالعين و الأُذُن) و العلمُ والقدرة والارادة مُصحِّحاتٌ لفاعليّة النفس، وبها تكون النّفس فاعلاً بالفعل، والفعلُ يَستند إلى النّفس، وهي العلة الفاعليّة (للاختيار) دون شرائط الفاعلية (كالعلم والقدرة و الإرادة) كما في غير المقام، فإنّ المقتضَى (الفعل الاختياري) يَستند إلى المقتضِي (خلقةُ النفس) دون الشرائط، وإن كان له (المخلوق) ترتُّبٌ على المقتضِي وشرائطه، فمن هذه الحيثيّة لا حاجةَ إلى فعل نفسانيٍّ يكون محقّقاً للاستناد (كما في

الاحتمال الأوّل).

فالنّفس بضميمةِ هذه المرجّحاتِ الثّلاثِ قد استطاعَ خلقَ الأفعال، فبدون المُصحّحاتِ الثّلاث لا تُطيقُ النّفسُ تحركَ العضَلات بما هي هي ـبلا ملاحظةِ الإرادةـ فكيفَ يوَدّ المحقّق النائينيّ تسجيلَ فاعليّة النّفس بلا لحاظِ هذه المصحّحاتِ، بل فاعليّة النّفس لَطالَما افتَقَرَت إلى العلم و القدرة والإرادة، فسنخيّةُ الإرادة دخيلةٌ في عمليّة تحريك العضلات أيضاً. (فعادَ إشكالُ تسلسل الإرادة أو انتهائِها إلى الأزليّة)

ـ وان كان (المقصود) الثّانيَ (إثباتَ محضِ اختياريةِ التحريك بلا فاعليّة النّفس) ففيه : أنّ هذا الأمرَ المسمّى بالاختيار :

1. إن كان عينَ تأثيرِ النّفس في حركة العَضَلات وفاعليَّتها لها (فحركةُ العَضَلات هي نفسُ الاختيار بلا تغايرٍ في البين)، فلا محالة لا مُطابَقٌ له (الاختيار) في النّفس ليكونَ أمراً ما وراء الإرادةِ (فعليه أن يُرِيَنا المُطابَقَ الخارجيّ نظيرَ الإرادة و العلم، إذ كلُّ شيئ له مطابَقٌ دالٌّ عليه) إذ ما له مطابَقٌ بالذّات ذاتُ العلة والمعلول وذاتُ الفاعل والمفعول، و (لكن) حيثيّةُ العليّة والتّأثير والفاعلية انتزاعيّة (فلا يُعدّ الاختيارُ نفسَ التأثيرِ في الحركاتِ) ولا يُعقل أن يكونَ لها (الانتزاعية) مطابَقٌ (فهذه الفاعليّة للنّفس و هو الاختيار لا مطابَقَ لها).

2. وان كان (الاختيار) أمراً قائماً بالنّفس فنقولُ:

* إن كان قيامُه (الاختيار) بها قيامَ الكيف بالمتكيّف، فحالُه حال الإرادة من حيث كونه صفةً نفسانيّةً داخلة في مقولة الكيف النّفساني (فالاختيار بهذا المعنى يُضاهي نفسَ الإرادة فلم يَتَسَجّل عنصرٌ رابعٌ تلوَ الإرادةِ) فكلّ ما هو محذورُ ترتّب حركة العضَلات على صفةِ الإرادة (كالجبر) واردٌ على ترتّب الحَركات على الصّفة المسمّاة بالاختيار (إذ المُفترَض أنّ النسبة ليست نسبةَ الفعل و الفاعل) فإنها أيضاً صفةٌ تَحصُل في النّفس بمباديها قهراً (كالإرادة) فالفعل المرتّب عليها (الإرادة القهرية) كذلك (قهريّةٌ أيضاً).

* وإن كان قيامُه (اختيار) بها (النفس) قيامَ الفعل بالفاعل لا قيامَ الكيف بالمتكيّف (كما هو تصريح المحقّق النائينيّ) ففيه:

1. أوّلاً: (إشكالٌ مبنائيّ) أنّ النّفسَ بما هي ـمع قطع النّظر عن قواها الباطنة (كالشّهوانيّة و الغضبيّة) والظاهرَة (كالعين و اليد و الأذن)ـ لا فعلَ لها (للنفس) وفاعليةُ النفس لموجودات عالم النفس التي مرَّت سابقاً، هو إيجادُها النّوريّ العقلاني في مرتبة القوة العاقلة (فيخلُق العقلُ وجوداً نوريّاً نظيرَ الكلام النفسيّ في الذهن لا أن يَخلُق عنصرَ الاختيارِ) أو الوجودُ الفرضيُّ في مرتبة الواهمة (بالقوة الوهميّة للنفس) أو الوجود الخياليُّ في مرتبة المتخيّلة (فهذه مخلوقات النّفس)كما أن استنادَ الإبصار والاستماع إليها أيضاً بلحاظ أنّ هذه القُوى الظاهرةَ (كالعين و الأذن) من درجات تنزُّل النفس إليها، ومن الواضح أن الايجادَ النّوري ـ المناسب لإحدى القوى المذكورة (كالعين و الأُذُن) ـ أجنبيٌّ عن الاختيار الذي جُعلَ (المحقق النائينيّ) أمراً آخرَ مما لابد منه في كل فعل اختياريّ؛ بَداهةَ أن النّفس بعد حصول الشّوق الأكيد ليس لها إلاّ هيجانٌ بالقبض والبسط في مرتبة القوّة العضَلانيّة.

و بعبارةٍ جليّةٍ: لو افتَقَدَت النّفسُ قُواها الباطنيّةَ أو الظاهريّةَ لَما أمكنَها فعلُ شيئٍ إطلاقاً و أما النّفسُ بضمّ القُوى فلا يُسمَّى ذاك العنصرُ اختياراً لأنّه يُعدّ صفةً قائمةً في النّفس بحيث لا يَنتَسِبُ الفعلُ إلى أفعالِ النّفس بل إلى صفاتِه و تلك الصفةُ نُسمّيها بالإرادة ولهذا فالنّفس لا تَمتلِكُ عنصراً رابعاً باسم الاختيار، إذ القُوى الباطنيّة أوالظاهريةُ لا تَخلق الاختيارَ كي يَقَعَ ما بين الإرادة و حركة العضَلات، بل الهَيَجانُ النّفسيّ ـو هي نفسُ الإرادةـ سيَتأكّد كي يُحَقّقَ الحركةَ، نعم قد أجادَ المحقّقُ النائينيُّ ضمن أبحاث "الكلام النفسيّ" حيث قد دَمَجَ الاختيارَ بنفسِ الطّلب لكي يُسجّلَ التغايرَ ما بين الطلب و الإرادة فصَرَّح آنَذاك بأنّ النفس ستَهجُم نحوَ المُتَطَلَّب بالإرادةِ ثمَّ الطَّلبِ من دون أن يُفكّكَ ما بين الاختيارِ و الطّلب نظراً لاندِماجِهِما، بينما في هذا الحقل قد استَشمَّ عنصراً رابعاً فسمَّاه بالاختيار.[3]

2. وثانيا ـ أن هذا الفعل النفساني المسمّى بالاختيار إذا حصل في النفس فان ترتب عليه حركة العضلات بحيث لا تنفكّ الحركة عنه كان حال الحركة وهذا الفعل النفساني حال الفعل وصفة الارادة، فما المانع عن كون الصفة علة تامة دون الفعل النفساني، وكونه وجوبا بالاختيار مثل كونه وجوبا بالإرادة؟

3. وثالثا ـ أن الاختيار الذي هو فعل نفساني : إن كان لا ينفكّ عن الصفات الموجودة في النفس ـ من العلم والقدرة والإرادة ـ فيكون فعلا قهريا لكون مباديه قهرية لا اختيارية، وإن كان ينفكّ عنها ـ وان تلك الصفات مرجحات ـ فهي بضميمة النفس الموجودة في جميع الاحوال علة ناقصة، ولا يوجد المعلول إلاّ بعلّته التامّة.

وتوهّم الفرق بين الفعل الاختياري وغيره ـ من حيث كفاية وجود المرجّح في الأوّل دون الثاني ـ من الغرائب، فإنه لا فرق بين ممكن وممكن في الحاجة إلى العلة، ولا فرق بين معلول ومعلول في الحاجة الى العلّة التامّة، فإنّ الإمكان مساوق للافتقار إلى العلة، والمعلول إذا وجد له ما يكفي في وجود المعلول به كان علة تامة له، واذا لم يكن كافيا في وجوده فوجود المعلول به خلف. فتدبّره، فإنه حقيق به.

4. ورابعا ـ أن الفعل المسمّى بالاختيار إن كان ملاكا لاختيارية الأفعال، وأنّ ترتّب الفعل على صفة الإرادة مانع عن استناد الفعل إلى الفاعل لكان الأمر في الواجب ـ تعالى ـ كذلك، فإنّ الملاك عدم صدوره عن اختياره، لا انتهاء الصفة إلى غيره، مع أن هذا الفعل المسمّى بالاختيار يستحيل أن يكون عين ذات الواجب، فإن الفعل يستحيل أن يكون عين فاعله، فلا محالة يكون قائما بذاته قيام الفعل بفاعله صدورا، فان كان قديما بقدمه كان حال هذا القائل حال الأشعري القائل بالصفات القديمة القائمة بذاته الزائدة عليها، وإن كان حادثا كان محلّه الواجب فكان الواجب محلاً للحوادث، فيكون حاله حال الكرامية القائلين بحدوث الصفات، ويستحيل حدوثه وعدم قيامه بمحلّ، فإنّ سنخ الاختيار ليس كسنخ الأفعال الصادرة عن اختيار من الجواهر والأعراض؛ حتى يكون موجودا قائما بنفسه، أو قائما بموجود آخر، بل الاختيار يقوم بالمختار، لا بالفعل الاختياري في ظرف وجوده، وهو واضح.»

---

[1] نهاية الدراية في شرح الكفاية. بيروت ـ لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث. ج1، ص: 285

[2] أجود التقريرات ۱:۸۹-۹۲

[3] فالنفس هو الذي يخلق الاختيارَ عقيب الإرادة و قبل تحرك العضلات، إذ النفس يَتمتّع بالسيطرةِ على أفعالِه بأن يُنفّذ أو يُهمل، أو يَنتَخِبَ أيّ طرفٍ شاءَ، فالوجدان النفسيّ يدعَم وجودَ عنصرِ الاختيارِ قبل الانبعاث و التحريک، و هو عين الطلب فإما أن يطلُبه و إما لا، فتعبير المحقق الاصفهانيّ: هيجانٌ بالقبض والبسط في مرتبة القوّة العضَلانيّة. هو نفس الاختيار الذي قد أعلنَه المحقق النائينيّ، و الاختيارُ الذي هو فعل النّفسِ الباطنيّ مندَمِجٌ مع الطّلبِ الخارجيّ.